

فعالية حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية-حصار قطر 2017-2021 نموذجاً.***Effectiveness of resolving international disputes by peaceful means - the blockade of Qatar 2017-2021 as a model.****
لوكال مريم

كلية الحقوق بودواو، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس - الجزائر -

m.loukal@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/26 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/14 تاريخ النشر: 2022/10/01

ملخص:

يهدف المقال إلى دراسة مدى نجاعة طرق حل النزاعات الدولية في حل النزاع الذي أدى إلى حصار قطر سنة 2017 من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر، ما أدى لقطع العلاقات الدبلوماسية معها وفرض العقوبات الاقتصادية عليها إلى جانب تطبيق الحصار البري والبحري والجوي، وهو ما أدى إلى توتر في العلاقات الدولية ككل وخسار مادية ومعنوية للجانبين. وقد توصل الأطراف إلى أن استنفاد جل طرق حل النزاعات الدولية لحلحلة الأزمة من مفاوضات والوساطة الكويتية واللجوء إلى المنظمات الدولية على غرار منظمة الطيران المدني ومنظمة التجارة الدولية، إلى جانب التحرك نحو التحكيم والقضاء الدوليين الذين رشح عنها عدد من القرارات القضائية المهمة، وهو ما أدى في الأخير إلى إنهاء الأزمة مطلع 2021 سلمياً وتجنب اللجوء للحلول العسكرية غير الناجعة.

الكلمات المفتاحية: قطر، حصار، نزاعات دولية، حل النزاعات وديا، محكمة العدل الدولية.

Abstract:

This article aims to study the efficacy of international dispute resolution methods in resolving the conflict that led to the blockade of Qatar in 2017 by Saudi Arabia, the Emirates, Bahrain and Egypt, which led to the severing of diplomatic relations with them and the imposition of economic sanctions in addition to the application of the land, sea and air blockade. This led to tension in international relations as a whole and a material and moral loss for both sides.

It was concluded that the parties' adoption of Kuwaiti negotiations and mediation, in addition to moving towards international arbitration and justice, eventually led to an end to the crisis in early 2021, while avoiding resorting to military solutions.

* المؤلف المراسل

key words: Qatar, blockade, international disputes, amicable dispute resolution, the International Court of Justice.

مقدمة:

في 05 جوان 2017 أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفرضت عليها حصاراً برياً وبحرياً وجوياً، على خلفية تصريحات نسبت إلى أمير قطر، أكدت هذه الأخيرة في 23 ماي 2017 أنها ملفقة بحيث تمت قرصنة حساب وكالة الأنباء القطرية في تويتر وبث التصريحات الملفقة منه.

هذه الجريمة الإلكترونية ميزت بداية الأزمة الخليجية والتي أدت لفرض قطيعة في البيت الخليجي ترتب عليها قطع عدة دول علاقاتها الدبلوماسية مع قطر.

ولم تكن هذه الأزمة الأولى بين قطر وجاراتها الخليجية، إذ سبق للدول الثلاث أن سحبت سفراءها من الدوحة في فيفري 2014، على خلفية اختلاف مواقف الدول أعلاه من الانقلاب العسكري في مصر الذي أطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي في 3 جويلية 2013، إلى جانب اتهام قطر بدعم حركات المعارضة على أراضي دول الحصار، وتمويل جماعة الإخوان المسلمين، وتعزيز التشدد الإسلامي من خلال شبكة الجزيرة التلفزيونية المملوكة لها.

لكن الوساطة التي قامت بها الكويت في ذلك الوقت نجحت في احتواء الأزمة سريعاً، وتم التوصل إلى اتفاق الرياض الأول ثم اتفاق الرياض التكميلي بعد مفاوضات استغرقت نحو ثمانية أشهر، أعيد على إثرها سفراء السعودية والإمارات والبحرين إلى الدوحة إلا أن الحلول لم تكن نهائية ما جعل الأزمة تتجدد.

وهو ما اعتبر اختباراً حقيقياً لمدى فعالية طرق حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية في فض النزاعات بين الدول، والتي نصت عليها المادة 33 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة والتي جاء فيها: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"، وهو ما استجابت له الدول المعنية إذ استعملت جلها في حل الأزمة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية طرق حل النزاعات الدولية السياسية منها والقضائية في حل أزمة حصار قطر؟

وستتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال مبحثين: يتعلق الأول بحل النزاع بين قطر ودول الحصار من خلال تفعيل وسائل تسوية النزاعات بالطرق السياسية، أما الثاني فيتعرض للجوء الأطراف للمنظمات الدولية والقضاء الدولي والنجاح في الوصول للحل النهائي. لذا يهدف هذا المقال إلى دراسة كافة الجوانب القانونية المترتبة عن حصار قطر، وتظهر أهمية هذه الدراسة في تناول الأزمات الحديثة خاصة تلك التي تضرب المنطقة العربية واستنتاج مدى كفاية القواعد القانونية الدولية ذات الصلة، وهذا وفق المنهج الوصفي والتحليلي.

المبحث الأول:

حل النزاع بين قطر ودول الحصار من خلال تفعيل وسائل تسوية النزاعات بالطرق السياسية. تقضي المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة بأن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدولي عرضة للخطر، وإذ تعتبر الأزمة الخليجية الراهنة من أكثر الأزمات تعقيدا وصعوبة منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، فإنه توجب على الدول المعنية بالأزمة المبادرة لحل النزاع بداية من خلال الطرق السياسية، كفرض العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية (المطلب الأول)، واللجوء للوساطة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حل النزاع عن طريق فرض العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية على قطر. أشارت المادة 43 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة أنه لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وأن له أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها: وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية، هذه المادة أدت لتكوّن مفهوم العقوبات الدبلوماسية (الفرع الأول) والاقتصادية (الفرع الثاني) التي تطبق على الصعيد الدولي والإقليمي وحتى الفردي ومثال ذلك قضية الحال.

الفرع الأول: قطع العلاقات الدبلوماسية بين دول الحصار وقطر.

ابتداء من 05 جوان 2017 قطعت 11 دولة علاقتها الدبلوماسية بقطر وهي: مصر، السعودية، البحرين، الإمارات، اليمن، شرق ليبيا، وخفضت الأردن مستوى تمثيلها، مورشيسوس وجزر القمر وموريتانيا وتشاد¹.

وقطع العلاقات الدبلوماسية هو الإعلان الانفرادي الذي تصدره الدولة، بموجبه تعلن نظيرتها اتخاذها قرار قطع العلاقات معها وسحب البعثات الدبلوماسية بينهما².

وهو عمل إرادي خاضع للسلطة التقديرية للدولة ويجسد سيادتها، وهو تصرف لاحق يضع حداً للعلاقات الدبلوماسية، ويعتبر من أخطر مظاهر تدهور العلاقات بين دولتين³، يدل عن رغبة دولة معينة أو مجموعة من الدول في عدم استمرار علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دولة أو مجموعة دول أخرى، وعادة ما لا يتم اللجوء إليه إلا إذا استنفذت كل وسائل معالجة الخلافات الدولية الودية⁴.

وقد قامت دول الحصار باللجوء إلى إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية تعبيراً عن استنكارهم للفعل أو مجموعة الأفعال التي زعمت اقتراف قطر لها، وعلى رأسها الخطاب الملفق لأمير قطر الذي توقع فيه أن يتم عزل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قريباً، كما وجه انتقادات لاذعة للسعودية، كما روجت دول الحصار بأن قطر تشجع الإرهاب على خلفية دعمها لوصول جمعية الإخوان المسلمين لسدة الحكم في مصر وعلاقاتها الطيبة مع إيران⁵، كما يمكن أن يكون قطع العلاقات الدبلوماسية وسيلة ضغط لإجبار قطر على تقديم تنازلات لها.

وفي كل الأحوال، يعتبر إجراء القطع في العلاقات الدولية من قبيل العقوبات الدبلوماسية، ففي عالم اليوم بدأت الدول تحاول تفادي الحروب والدخول في صراعات مكلفة لا طائل منها، ذلك أن العقوبات الاقتصادية كالحصار والمقاطعة إذا لم تكن تحت مظلة أممية لا تكون ناجعة في ظل الانفتاح الدولي وهو ما حصل فعلاً في حصار قطر، لذا فإنه يُنظر للعقوبات الدبلوماسية على أنها وسيلة منخفضة التكلفة وفعالة، تستهدف عزل الأظلمة وجذب الرأي العام الدولي للممارسات غير المشروعة للدولة المعنية⁶، وعادة ما ترجع العلاقات بعد فترة وجيزة أو حتى طويلة وهذا ما أثبتته الممارسة الدولية وهذا ما حصل في قضية الحال⁷.

أما عن الأساس القانوني لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول فنجد في نص المادة الثانية من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، التي تنص على أن إقامة العلاقات الدبلوماسية يستتجيب للرضى المتبادل بين الدولتين، وبالتالي انتفاء الرضى اللاحق للدولة يستتبع ضرورة وقف العلاقات الدبلوماسية بينهما.

أما المادة 45 من الاتفاقية أعلاه فتشير إلى آثار قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول، إذ يكون على الدول المعنية ضمان حصانات وامتيازات المبعوثين الدبلوماسيين طيلة الفترة التي يمكّنون منها لمغارة الإقليم وعادة ما لا تتجاوز 48 ساعة، إلى جانب التزامهم بالحفاظ على حرمة

دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية من قبل الأطراف المعنية طيلة فترة القطع مهما طالت، كما أن وقف العلاقات الدبلوماسية لا يؤدي إلى وقف العلاقات القنصلية بالضرورة.⁸

الفرع الثاني: حل الأزمة عن طريق فرض دول الحصار العقوبات الاقتصادية على قطر.

ترافق قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرض عقوبات اقتصادية على قطر شملت منع التعاملات التجارية وإغلاق الحدود البرية والطرق البحرية، ومنع استخدام المجال الجوي وفرض قيود على تنقلات القطريين.

وتعرف العقوبات الاقتصادية على أنها: "الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى معتدية عندما لا تكون هناك حرب معلنة بينهما"، وتعد من أخطر العقوبات الاقتصادية بالنظر للضرر الجسيم الذي تحدثه على اقتصاد الدولة المعاقبة.⁹ أما الحصار البحري فهو الذي يستهدف التجارة البحرية، ومنع دخول السفن لموانئ الدولة للتفريغ فيها أو لشحن البضائع منها، أو إغلاق كل الموانئ لها.¹⁰

وهو ما يمكن قوله تماما عن الحصار البري والجوي، فقد أغلقت السعودية المعبر الوحيد البري لها مع قطر، كما فرضت دول الحصار حظرا جويا واسع النطاق دون سابق إنذار عليها، والذي شمل جميع الطائرات المسجلة في دولة قطر ومنعها من الطيران من وإلى مطارات هذه البلدان، كما منعتها من المرور عبر أجوائها، وقد دفعت هذه الإجراءات الطائرات القطرية للتحليق فوق إيران، غرمة الرياض وواشنطن التقليدية.

أما عن تبعات العقوبات الاقتصادية على الأطراف ففي ظل أزمة 2014 وانهيار أسعار النفط، كانت دول الحصار تتوقع الانتصار وتحقيق مطالبها في المدى القصير، إلا أن الأزمة طالت مخلفة تكلفة باهظة على الكل، فقد قدرت خسائر دول الحصار بعد أسبوعين من الأزمة بنحو 100 مليون دولار، إضافة إلى 10.4 مليار دولار وهو حجم التبادل التجاري لدول الحصار مع قطر، هذا إلى جانب تكلفة الأدوات الناعمة غير المعلن عنها، من توظيف لوسائل الإعلام وشركات العلاقات العامة وترويج الدعايات المساندة لكل طرف.

كما اعتبرت الإمارات من أكثر المتضررين من الأزمة لتوطين شركات مقاولاتية عملاقة فيها، تعهدت بمشروعات تتعلق بالبنية التحتية في قطر بمناسبة تحضيرات كأس العالم "قطر 2022"، هذا إلى جانب مصر أكبر الخاسرين نظرا لهشاشة اقتصادها وقلة مواردها الطبيعية.

أما بالنسبة لقطر، فقد وقعت الأزمة في العاشر من شهر رمضان وهو ما أثار مخاوف من شح في المواد الغذائية، فكما يظهر من الخريطة "الشكل 1" فإن هذه الأخيرة لا تملك منفذاً برياً إلا عن طريق السعودية، فهي شبه جزيرة مرتبطة بشبه الجزيرة العربية من خلال قناة. **الشكل 1: خريطة للدول المعنية بالحصار.**



المصدر: <http://www.laits.utexas.edu>.

إلا أن ما جنب قطر الأزمة امتلاكها مطاراً متطوراً جداً وميناءً مزدهراً، كما أعلنت أنها كانت مستعدة لمثل هذه الأزمة، إذ توجهت نحو النقل الجوي للبضائع والسلع الغذائية من تركيا وإيران، وتشير تقديرات إلى أنه كلفها ما يقارب 15 ملياً دولار سنوياً، إلا أنها تخلت عنه فيما بعد عنه لصالح النقل البحري المقارب في تكلفته للنقل البري، ومنه يمكن القول أنها تمكنت من التغلب على الأزمة لكن بتكلفة مالية كبيرة، وفي حين تحملت الدولة القطرية الغنية الخسائر، كان الموردون أهم من تضرروا من الحصار، لذا شكلت قطر لجنة للمطالبة بالتعويضات للقطاعين العام والخاص بسبب الحصار¹¹.

يُذكر أنه رغم العقوبات القاسية، أكدت قطر أنها ملتزمة بكل عقودها وتعهداتها الدولية بشأن النفط والغاز، لذا فالدوحة لم تقطع الغاز عن الإمارات رغم وجود بند يُعفيها من التزاماتها التعاقدية بتوريد الغاز متعلق بحالة "القوة القاهرة" والتي يعتبر الحصار من ضمنها.

المطلب الثاني: حل الأزمة الخليجية عن طريق الوساطة.

ابتداءً من 29 جوان 2017 عبرت قطر عن استعدادها للحوار من أجل حل الأزمة شريطة عدم انتهاك سيادتها وبعد رفع الحصار عنها، إلا أنها وبعد 73 يوماً من الحصار لم تستلم أي مطالب من الطرف الثاني، وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن أسفها من ذلك، لذا وفي 23 جوان كشفت دول الحصار عن 13 مطلباً لوقف الحصار، ومنها: إنهاء العلاقات مع

الجماعات الإسلامية، غلق القاعدة التركية في قطع وعدم استقبال قوات تركية على أراضيها، إغلاق قناة الجزيرة الإعلامية، وقف حملاتها الإعلامية ضد جيرانها وكذا مصر، الإحجام عن إقامة علاقات مستنفزة أو مثيرة للجدل مع إيران وتقليص التعاون وخفض التمثيل الدبلوماسي معها، وقد أعلنت دول الحصار أن ما تقدم يهدد أمنها واستقرارها والأمن الإقليمي بشكل عام¹² ومن ثم أعلنت دول الحصار في 7 جويلية 2017 أن قطر لم تستجب لمطالبها التي قدمتها عبر الوسيط الكويتي (الفرع الأول)، وقد توقفت المفاوضات غير المباشرة لترجع أواخر 2019 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حل الأزمة الخليجية عن طريق الوساطة الكويتية.

منذ بداية الأزمة تقدمت الكويت للمبادرة بعرض وساطتها بين الطرفين لحل النزاع، وتعرف الوساطة على أنها: "ذلك المسعى الذي تقوم به دولة أو منظمة دولية بغير التوفيق بين دولتين وإيجاد التسوية للخلاف القائم بينهما، وذلك إما بواسطة دولة أجنبية أو بواسطة شخصية مرموقة، تعمل بتوجيه منها أو بناء على طلب أحد الطرفين أو بتكليف إحدى المنظمات الدولية أو القارية أو الإقليمية".¹³

وتعتبر الكويت من الدول المؤثرة على المستوى الإقليمي فقد قامت بالوساطة بين اليمن الجنوبي وعمان لسنة 1982، وبين ليبيا والسعودية سنة 1982، كما تقف الكويت دوما على الحياد في الأزمات والخلافات السياسية التي تظهر بين دول الخليج العربية، كما أنها اعتبرت الأفضل لحل الأزمة "الخليجية-الخليجية"، والتي لا بد من حلها داخل مجلس التعاون الخليجي. وقد أبدت قطر قبولها بجهود الوساطة الكويتية، وعلى الجانب الآخر فإن الرياض وأبو ظبي لم تعلن بشكل واضح الالتزام بقبولها، وهو ما أضعف من فرص نجاحها.¹⁴

إلا أنه يمكن القول أن الدور الكويتي كان فاعلا في تقريب وجهات النظر، وقد استمرت الوساطة الكويتية حتى الساعات الأخيرة قبل انعقاد القمة، حيث قام الأمير الشيخ صباح الأحمد بزيارة الرياض وأبو ظبي والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة.

الفرع الثاني: حل الأزمة الخليجية عن طريق الوساطة الأميركية.

يذكر أن أزمة 2014 بين الأطراف ذاتها حلت بوساطة كويتية، إلا أنها كانت بدعم الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما المناهض للحصار آنذاك، أما في فترة ترمب الرئاسية فإن تصريحاته المؤيدة للإجراءات ضد قطر أدت لتعنّت الطرفين السعودي والإماراتي وبالتالي لإطالة أمد الأزمة.

إلا أنه مع نهاية عهدة دونالد ترمب الرئاسية تغير موقفه تجاه الأزمة لسبيين: يتعلق الأول بإضافة حل الأزمة لرصيده قبل انتهاء ولايته طمعا في ترشحه لانتخابات 2024، إلى جانب نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس وتطبيع العلاقات بين كل من المغرب والإمارات والسودان مع إسرائيل، أما السبب الثاني فهو عدم تقبل أمريكا لدفع قطر حوالي مائة وثلاثة وثلاثين مليون دولار سنويا لإيران لاستخدام مجالها الجوي بهدف إبقاء إيران تحت الضغط.

وقد توجت الجهود الأمريكية أخيرا بالتوصل إلى اتفاق أدى فيه مستشار ترامب وصهره "جاريد كوشنر"، دورا رئيسا في الوساطة بين قطر والسعودية بالتنسيق مع الكويت، وقد حقق التواصل السعودي القطري المباشر اختراقا مهما إبان جولة كوشنر على أطراف الأزمة¹⁵.

المبحث الثاني:

حل الأزمة الخليجية عن طريق اللجوء للمنظمات الدولية والقضاء الدولي.

قد تكفي طرق حل النزاعات السياسية لوضع حد للنزاع الدولي، وفي حالات أخرى يقرر الأطراف اللجوء إلى المنظمات الدولية العامة والمتخصصة (المطلب الأول)، في حين تفضل أخرى اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين واللذان يعتبران الملجأ الأخير لحل النزاعات الدولية (المطلب الثاني)¹⁶، وقد تم اللجوء إلى كليهما في قضية الحال قبل حله نهائيا في قمة العلا (المطلب الثالث).

المطلب الأول: حل الأزمة الخليجية عن طريق اللجوء إلى منظمتي الطيران المدني والتجارة الدولية.

تلعب المنظمات الدولية المتخصصة دورا محوريا في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية بين الأطراف المنضمين إليها بغية تجنب النزاعات في مجال اختصاصها، وهو ما أدى بالأطراف المتنازعة للجوء لمنظمة الطيران المدني (الفرع الأول)، وكذا منظمة التجارة الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: لجوء قطر إلى منظمة الطيران المدني.

قامت الدول الأربع بغلق مجالها الجوي أمام الطائرات القطرية كجزء من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول الحصار على قطر، لذا توجهت هذه الأخيرة لمنظمة الدولية للطيران المدني المنشأة سنة 1947 وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومقرها مونتريال (كندا)، مهمتها تطوير أسس وتقنيات الملاحة الجوية والتخطيط لها، والعمل على تطوير

صناعة النقل الجوي لضمان أمنها وسلامتها ونموها، كما تقوم المنظمة بتنظيم عمليات الملاحة بين الدول وعمليات عبور الحدود وتسهيلها ومنع المخالفات، وهي التي تُعرف وتضع أنظمة التحقيق في الحوادث الجوية¹⁷.

ونظرا لاعتبار الايكاو الجهة ذات الاختصاص بنظر النزاع، قدمت قطر في 30 أكتوبر 2017 شكويين إلى مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بخصوص اتفاقية شيكاغو لسنة 1944 واتفاقية العبور، بموجب المادة 84 من اتفاقية شيكاغو المعنونة "تسوية المنازعات" التي تنص على أنه: "إذا تعذر تسوية خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية أو ملحقاتها عن طريق التفاوض، فإنه يتعين بناء على طلب أي دولة معنية في الخلاف، يبت فيه المجلس بناء على طلب أي دولة طرف في الخلاف..."¹⁸.

وبناء عليه، دفعت قطر بأن تعديات دول الحصار على سلامة وأمن الطيران تتعارض مع جميع الأعراف والاتفاقيات الملزمة لجميع الأطراف، بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التي تسببها مثل هذه التجاوزات على الأمن والسلامة الجوية، في ظل امتناعها عن اتخاذ أي إجراءات مماثلة.

وهو ما يستوجب ضرورة تحرك مجلس الايكاو بشكل عاجل لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن حق المرور الجوي وانتهاكات دول الحصار للقانون الدولي، وفقا لآلية تسوية المنازعات الحالية لمنظمة الطيران المدني الدولي بموجب المادة 84 أعلاه، وخاصة أن الإمارات وقطر تملكان شركات طيران مهمة عالمية تعتبر مصدر دخل مهم لهما وهي طيران الإمارات والاتحاد للطيران والخطوط الجوية القطرية.

وعلى الرغم أن قواعد منظمة الطيران المدني الدولي تسمح للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات لمواجهة حالات الطوارئ بما في ذلك المخاطر الأمنية، وهو ما رافعت به دول الحصار فقد راجعت المنظمة على نحو طارئ الطلبات القطرية لتقييم قيود الطيران التي يفرضها عليها جيرانها.

وقد اعتُبر قرار إيكافو بالتدخل في النزاع في جزئية الحصار الجوي الصادر في موقفا نادرا من جانب المنظمة، كان سببه دفع الدول المعنية نحو حل يهدئ مخاوفها الإقليمية ويلبي الحاجات العالمية المتعلقة بالطيران المدني الدولي وتوقعات المسافرين وشركات الشحن، وهو قرار مهم رغم أن قرارات هذه المنظمة أصلا غير ملزمة، ولكن ونظرا لأن أغلبية القرارات السابقة تم تنفيذها من طرف الدول المعنية فقد اكتسبت نوعا من الإلزام القانوني أقرب منه للإلزام الأدبي.

من جهتها عبّرت كل من الإمارات والسعودية عن التزامهما التام باستقرار تدفق وانسيابية الحركة الجوية الدولية فوق أجوائهما، إلا أنهما أكدت على احتفاظهما بحقوقها السيادي الذي يكفله لها القانون الدولي باتخاذ أية تدابير احترازية لحماية أمنها الوطني وحماية مواطنيها من أي تهديد إذا اقتضت الضرورة ذلك، لذا تحركت دول الحصار لرفض تلك الإجراءات من خلال تقديم اعتراض أولي، معتبرة أن مجلس منظمة الطيران المدني الدولي لا يتمتع بالاختصاص القضائي للنظر في مضمون الخلاف.

إلا أن مجلس منظمة الطيران المدني الدولي قرر في 29 جوان 2018 رفض الطعون المقدمة من دول الحصار بشأن عدم كفاءة منظمة الطيران المدني الدولي للنظر في شكاوى دولة قطر، بعد تصويت غالبية الدول الأعضاء في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي الـ 36 لصالح دراسة وبحث شكاوى دولة قطر وضد طعن دول الحصار.

إلا أن هذا القرار لم يقع دول الحصار الأربع التي تقدمت بالطعن في القرار الذي أصدره مجلس الطيران المدني الدولي أمام محكمة العدل الدولية، مستعملة في ذلك المادة 84 من دستور المنظمة التي تنص على أنه: "...يجوز لأي دولة متعاقدة، مع مراعاة المادة 85، استئناف قرار المجلس أمام هيئة تحكيم خاصة تم إنشاؤها بالاتفاق مع الأطراف الأخرى في النزاع أو أمام محكمة العدل الدولي الدائمة...".

وهو ما أدى إلى عدم تعرض المجلس للجوانب الموضوعية للقضية بانتظار صدور حكم من محكمة العدل الدولية بشأن المسائل الإجرائية ذي الأثر الموقف له¹⁹.

الفرع الثاني: لجوء قطر إلى منظمة التجارة الدولية ضد السعودية.

أمرت لجنة تابعة لمنظمة التجارة العالمية في 16 جوان 2020 على خلفية شكاوى التي أقامت قطر في أكتوبر 2018 بضرورة امتثال السعودية لقواعد الملكية الفكرية العالمية.

هذا الحكم الذي صدر على خلفية النزاع الذي ثار هذه المرة بين قطر والسعودية، إذ اتهم قطر الرياض بحظر بث شبكة بي إن التلفزيونية التابعة لها، وأنها رفضت اتخاذ إجراء فعال ضد القرصنة المزعومة على محتوى بي إن من جانب "بي.آوت.كيو".

وقد قضت اللجنة المكونة من ثلاثة أفراد بأن عدم اتخاذ السعودية لأية إجراءات ضد (بي.آوت.كيو) هو خرق لقواعد المنظمة، إذ جاء في قرار اللجنة: "توصي اللجنة السعودية بأن تجعل إجراءاتها متوافقة مع تعهداتها بموجب الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية"²⁰.

يذكر أنه في حين لا تتحمس المنظمات الدولية للنظر في النزاعات ذات الطابع السياسي نظراً لطبيعتها الشائكة والمعقدة، فهي تعتبر مختصة في النظر في التبعات القانونية لهذه النزاعات والتي تعتبر جزئيات تترتب عن النزاع الأصلي، كما أن البت فيها لا يؤدي إلى حل النزاع الأصلي.

المطلب الثاني: النزاع الخليجي أمام القضاء الدولي.

تُفضل الدول اللجوء إلى طرق حل النزاعات الدبلوماسية وتتفادى تلك القضائية، ذلك أن كلفة التقاضي أمام المحاكم ستكون باهظة على كل الأطراف، إلا أن قطر أعلنت أنها ستلجأ لرفع قضايا للحصول على التعويضات عن الخسائر التي لحقت بها، كما لم تتردد دول الحصار هي الأخرى في ذلك²¹، وهو ما أدى إلى التوجه لأروقة كبريات المحاكم الدولية ونتج عنه صدور حكم من محكمة العدل الدولية البات في استئناف قرار منظمة الطيران المدني (الفرع الأول)، وآخر حول مزاعم انتهاك الإمارات اتفاقية التمييز العنصري (الفرع الثاني)، كما توجهت قطر لمحكمة التحكيم الدائمة.

الفرع الأول: اللجوء الأول لمحكمة العدل الدولية لاستئناف قرار منظمة الطيران المدني.

تقدمت دول الحصار بطعن في قرار المجلس الدولي للطيران المدني أعلاه بتاريخ 4 جويلية 2018، وهو ما مثل أول لجوء إلى محكمة العدل الدولية متصل بالنزاع الخليجي، إذ استأنفت دول الحصار قرار منظمة الطيران المدني الدولي القاضي باختصاصها بالنظر في الخلاف بين دولة قطر ودول الحصار، في محاولة للحصول على حكم من المحكمة الدولية، يقضي بإبطال القرار وبالتالي الاعتراف بأن الإيكاف ليست مختصة بالنظر في الشكاوى القطرية.

ذلك أن المادة 84 من اتفاقية منظمة الطيران المدني تسمح لمحكمة العدل الدولية بضمان رقابة على القرارات الصادرة عن مجلس منظمة الطيران المدني الدولي واستئنافها، وقد توصلت المحكمة في قرارها الصادر في 14 جويلية 2020 بأغلبية خمسة عشر صوتاً مقابل صوت واحد إلى رفض الاستئناف المقدم من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة ضد قرار مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، إذ جاء فيه أن: "مجلس منظمة الطيران المدني الدولي مختص بالنظر في الشكاوى المقدمة إليه من قطر، وأن هذه الشكاوى مقبولة"²².

أما عن ردود فعل الطرفين فقد رحبت قطر بالحكم الصادر عن المحكمة لمصلحتها، أما السعودية والإمارات فقد عبرتا عن احترامهما لقرار المحكمة، إلا أنها أكدت أن الحكم الصادر من

المحكمة كان قراراً تقنياً، إذ اقتصر على بيان مدى اختصاص مجلس منظمة الطيران المدني أي أنه يتعلق بالمسائل الإجرائية المتعلقة بالولاية القضائية لمعالجة النزاع، وليس له علاقة بالأسس الموضوعية في الشكوى المقدمة من قبل قطر.

كما أكدت على أن هذا الخلاف لن يحل عن طريق الإيكو أو أي منظمة دولية أخرى، ولن تعود العلاقات إلى ما كانت عليه، إلا عندما تلتزم قطر أمام الدول الأربع بتنفيذ اتفاقيات الرياض وثبت أنه بإمكانها لعب دور بناء في المنطقة.

أما عن الخطوة القادمة فقد عبرت دول الحصار عن عزمها عرض قضية فرض الحظر الجوي على قطر أمام منظمة الطيران المدني الدولي بعد قرار محكمة العدل الدولية.

الفرع الثاني: لجوء قطر لمحكمة العدل الدولية بخصوص انتهاك الإمارات اتفاقية التمييز العنصري.

عبرت قطر إلى جانب عدة منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، عن استنكارهم الشديد للانتهاكات التي أعقبت الحصار ابتداء من سنة 2017، وأن الإجراءات التي اتخذتها السعودية والإمارات والبحرين لمعالجة تداعيات الحصار على الأسر المشتركة غير كافية ومبهمة وتفتقر للآليات التنفيذية.

إذ أكدت وزارة الخارجية القطرية أن الإمارات اتخذت سلسلة من الإجراءات التي تميز ضد القطريين والتي شملت: طرد جميع المواطنين القطريين بشكل جماعي من الإمارات، وحظر دخول قطريين إليها أو المرور عبرها، وأمرت مواطنيها بمغادرة دولة قطر، إلى جانب منع المواطنين القطريين من التصرف في أملاكهم بالإمارات، والتفريق بين الأسر المختلطة، ومنع المواطنين القطريين من العمل والدراسة فيها.

ما أدى إلى تشييت شمل الأسر وانتهاك حق القطريين في التنقل، كما أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر أنها سلّمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ملفاً يتضمن انتهاكات ارتكبتها مؤسسات تعليمية بحق طلاب قطريين يدرسون بالسعودية والإمارات والبحرين، كما تقدمت اللجنة ذاتها في 29 جويلية 2017 بشكوى إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين والعقيدة تعلقاً بالتضييقات السعودية على الحجاج القطريين ومعتزميها.

لذا أكدت قطر أنها بصدد توقيع اتفاقية مع مكتب محاماة دولي في جنيف لمعالجة قضية تعويض المتضررين من الحصار المفروض على قطر، وأشارت في المقابل أنها لم تتخذ أي

إجراءات بشأن المقيمين في إقليمها من رعايا دول الحصار أو الدول التي قطعت أو خفضت التمثيل الدبلوماسي معها إثر الحملات المغرضة والعداوية ضدها.

نتيجة لكل هذه التجاوزات المزعومة ردت قطر برفع خلافها مع الإمارات إلى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 11 جوان 2018 متهمه إياها بممارسة انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان ضد القطريين، وعلى الأخص ممارسة التمييز العنصري على خلفية الحصار الذي فرض عليها، وهو ما يُشكل انتهاكا لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965، كما اتهمت قطر الإمارات بإشاعة أجواء خوف لدى القطريين المقيمين على أراضيها بفصلها العائلات والحاق معاناة كبرى بها، إذ أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر أنها تلقت سبعة عشر شكوى من المتضررين من حالة الحصار.

وفي 23 جويلية 2018 صدر قرار أولي من المحكمة الدولية التي استعملت حقها في تطبيق التدابير المؤقتة واستجابة لطلب قطر، بعد تأكيدها من استيفاء شروط تطبيقها التي تشير إليها الفقرة 2 من المادة 75 من نظامها الأساسي، إذ طالبت قطر بتطبيق تدابير تهدف إلى حماية الحقوق التي تطالب بها، ذلك أنه من الثابت التزام الإمارات بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، علما أن الإمارات مصادقة على الاتفاقية في 20 جوان 1974، أما قطر ففي 22 جويلية 1976²³، إلى جانب هدف منع تفاقم النزاع بين الأطراف أو تميده.

وقد تمثلت التدابير المؤقتة التي توصلت إليها المحكمة بأغلبية ثمانية أصوات مقابل سبعة أنه على الإمارات العربية المتحدة ضمان:

- لم شمل الأسر القطرية الإماراتية التي تشردت نتيجة للتدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة في 5 جوان 2017.

- يمكن للطلاب القطريين المتأثرين بالتدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة في 5 جوان 2017 إكمال دراستهم في الإمارات العربية المتحدة أو الحصول على سجل مدرسي أو جامعي إذا كانوا يرغبون في الدراسة في مكان آخر.

- بإمكان القطريين المتأثرين بالتدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة في 5 جوان 2017 الوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى في تلك الدولة.

كما ألزمت المحكمة الطرفان، بأغلبية أحد عشر صوتا مقابل أربعة، بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم النزاع أو تميده أمام المحكمة أو زيادة صعوبة حله²⁴.

أما القرار الفاصل في الموضوع فصدر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 4 فيفري 2021 برفض الدعوى المقدمة من قطر ضد الإمارات، إذ أعلنت المحكمة عدم اختصاصها الموضوعي بالنظر في الطلب المقدم من قطر وهذا بأغلبية 11 صوتاً مقابل 6، وهو ما يعني قبول الاعتراضات التي قدمتها الإمارات بشأن عدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المقدمة من دولة قطر في 11 جوان 2018.²⁵

الفرع الثالث: توجه قطر للتحكيم الدولي.

توجهت قطر كذلك لمحكمة التحكيم الدائمة وذلك في 20 سبتمبر 2018، حين أرسلت إشعاراً لكل دولة من الدول المدعى عليها لبدء عملية التحكيم بموجب المادة رقم 32 من دستور الاتحاد البريدي العالمي، طالبة أن يتم إنشاء محكمة لتسوية النزاع الناشئ عن إيقاف الدول المدعى عليها للخدمات البريدية مع دولة قطر وكذا الحصول على تعويضات عن الأضرار الناجمة عن إيقافهم للخدمات البريدية منذ جوان 2017 ولا تزال القضية قيد النظر إلى الآن.²⁶

المطلب الثالث: الحل النهائي للأزمة الخليجية في قمة العلا 2021.

بعد استنفاد أطراف النزاع لـل طرق حل النزاعات بالطرق السلمية في سبيل جلب الاهتمام والتعاطف الدوليين، ومحاولة الخروج من الأزمة باقل الخسائر، اقتنع الأطراف في النهاية بضرورة حلحلة الأزمة وهو ما تم خلال قمة العلا(الفرع الأول)، والتي تتطلب دراسة مخرجاتها بعناية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: تداعيات انعقاد قمة العلا.

دامت الأزمة الخليجية طويلاً وهو ما أدى إلى توابع سلبية على الدول المعنية، كما أن التضيق على قطر لم يؤد إلى تقديمها لأي نوع من التنازلات، إلى جانب اقتراب وصول "جو بايدن" للبيت الأبيض في 20 جانفي 2020، بعد تصريحات أكد فيها هذا الأخير إعادة تقييم العلاقات مع السعودية وإخضاع سجلها في حقوق الإنسان للتدقيق، في إشارة إلى الاعتقالات التي طالت ناشطين حقوقيين، هذا إلى جانب اغتيال الصحفي "جمال خاشقجي" في قنصلية بلاده بإسطنبول في 2 أكتوبر 2018، وتبعات الحرب في اليمن ومقتل آلاف المدنيين وبلوغ الأزمة الإنسانية فيها مراحل غير مقبولة، إلى جانب عزم بايدن العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران الذي انسحب منه سلفه ترامب في ماي 2018، مما استلزم ضرورة البحث عن مخرج من هذا الوضع غير القابل للاستمرار، والعمل على الوصول للمصالحة الشاملة.

لأجل ذلك قام جاريد كوشنر مستشار الرئيس دونالد ترامب بجولة بين الدول الخليجية في محاولة لحل النزاع الخليجي قبل خروج ترمب من البيت الأبيض لزيادة إنجازاته، وقد توصل إلى إقناع قطر والسعودية في ديسمبر 2020 بحل النزاع وقد تكفلت هذه الأخيرة بإقناع باقي الأطراف، وبالتالي تم الإعلان عن إمكانية الوصول لاتفاق خلال القمة الخليجية القادمة، وقد أعلنت قطر أن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني سيتراأس وفد دولة قطر للمشاركة في القمة.

وأخيرا انعقدت في الخامس من جانفي 2021 القمة الخليجية الحادية والأربعون المنتظرة والتي جمعت الدول الأطراف الست (السعودية، عمان، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين) والمنعقدة في العلا، وهي مدينة تقع شمال المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، التي عُقدت برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بغياب الملك سلمان بن عبد العزيز، والتي أسدلت الستار عن واحدة من أسوأ الأزمات التي واجهها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفرع الثاني: قراءة في مخرجات قمة العلا.

بحيث انتهت القمة بتوقيع القادة الخليجيين ورؤساء الوفود على "بيان العلا"، الذي أكد على "قوة وتماسك مجلس التعاون ووحدة الصف بين أعضائه، وفيه اتفق المؤتمر على رفع الحصار عن قطر في مقابل إسقاطها الدعاوى القانونية المرفوعة أمام منظمة التجارة الدولية والمنظمة الدولية للطيران المدني للحصول على تعويضات تصل قيمتها إلى خمسة مليارات دولار بسبب الأضرار التي لحقتها نتيجة إغلاق المجال الجوي أمامها، كما تم الاتفاق على وقف الحملات الإعلامية المتبادلة.

كما لم يتطرق بيان "العلا" لعودة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء، لكن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان أفاد في تصريحات لوسائل الإعلام أن "مخرجات القمة أكدت طليا كاملا لنقاط الخلاف مع قطر"، وعودة كاملة للعلاقات الدبلوماسية بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة ثانية، إلى جانب استئناف الرحلات الجوية والشحن التجاري إلى قطر، وإعادة فتح الأجواء البرية والجوية والبحرية للدول الأربع أمام حركة الطائرات والشاحنات والسفن القطرية، وحرية تنقل مواطني الدول المعنية بالأزمة الخليجية.

وبالمقابل لم يتطرق بيان "العلا" إلى النقاط الخلافية بين دولة قطر والدول الأخرى ولا لشروط الرياض الثلاثة عشر، أو أي إشارة إلى آليات تنفيذ المصالحة الخليجية، فقد انتهت من دون مكاسب تذكر لأي من أطرافها.

لذا يمكن القول أن المصالحة افتقرت إلى بحث الملفات الخلافية "الحساسة" واقتصرت على إجراءات بعيدة عن الجانب السياسي، تهدف إلى إعادة بناء الثقة مع التأكيد على أن تفاصيل مسار المصالحة ستكون على جدول أعمال جلسات حوارية ثنائية أو مشتركة ستعقد لاحقاً²⁷.

الخاتمة:

إن المستقرى لتطورات النزاع الخليجي يُلاحظ إجماع الطرفين عن استعمال القوة، وتبنيها لمختلف طرق حل النزاعات بالطرق الودية والتي لا يحكم عليها بالفشل بمجرد الوصول إلى نتيجة سلبية، بل عادة ما يلجأ الطرفان إلى عدة جولات أو إلى عدة طرق وليس طريقة واحدة منها في الوقت ذاته، كما تمتد هذه الجهود على مدار عدة سنوات أن اقتضت تداعيات النزاع ذلك، وهو ما ينطبق على قضية الحال والتي بيّنت نجاعة طرق حل النزاعات الدولية في حلحلة النزاعات الدولية ولو بعد حين، وهنا يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- لا تزال المصالحة في مراحلها الأولى، في وقت لا زالت تتباين سياسات الدول الخليجية حول ملفات عدة، مثل الملف الليبي والسوري وملفات حركات الإسلام السياسي والعلاقات مع تركيا وإيران.

- مطالب دول الحصار تعتبر مخالفة للقانون الدولي وتنتهك حقوق الإنسان، وتشكل عقاباً جماعياً.

- يمكن الوصول إلى أن الصغر لا يعني الضعف فقد أثبتت قطر على صغرها قوتها وصلابتها.
- قطع العلاقات الدبلوماسية من التصرفات الانفرادية السيادية إلا أنه يرتب التزامات على الطرفين.

أما فيما يخص الاقتراحات التي أمكن إبداءها فهي كالتالي:

- ضرورة عدم التوسع في تطبيق العقوبات الانفرادية على الدول خاصة إذا كانت ذات تبعات خطيرة على المواطنين مثل الحصار.

- حظر القرصنة الإلكترونية واعتبارها جريمة دولية نظراً لنتائجها الوخيمة وضرورة متابعة الهاكرز.

- ضرورة التزام دول الحصار بنظام مجلس التعاون الخليجي وميثاق جامعة الدول العربية.

- تحتاج أطراف الأزمة خلال المرحلة المقبلة إلى بذل مزيد من الجهد، لإزالة تبعات الأزمة وتذليل الخلافات التي ما زالت عالقة، مما سيمنع تكرار الأزمة مرة ثالثة.

الهوامش:

- 1 الراجي وآخرون، حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها، في كتاب جماعي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017، ص 14.
- 2 الفتلاوي سهيل حسين وحوامدة غالب عواد، القانون الدولي العام، الجزء الثاني: حقوق الدول وواجباتها، الإقليم، المنازعات الدولية، الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 249.
- 3 أبو هيف علي صادق، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975، ص 212.
- 4 الفتلاوي سهيل حسين وحوامدة غالب عواد، مرجع سابق، ص ص 205-206.
- 5 الراجي وآخرون، مرجع سابق، ص 35-36.
- 6 MALLER Tara, *Diplomacy derailed: the consequences of diplomatic sanctions, the Washington Quarterly, U.S.A, 2010, p 6.*
- 7 أبو الوفا أحمد، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (علما وعملا)، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 235.
- 8 خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 511.
- 9 خلف بوكير، العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 45-46.
- 10 السيد أبو عيطة، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 381.
- 11 الصاوي عبد الحافظ، حصار قطر الخسائر الاقتصادية لأطراف الأزمة، مجلة تقديرات اقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، عدد جوان، 2017، ص ص 2-8.
- 12 الحواس تقيّة وآخرون، صمود قطر نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، في كتاب جماعي مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2018، ص 37.
- 13 سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة بيروت والمطبعة الجديدة، بيروت، 1996، ص 255.
- 14 لراجي وآخرون، مرجع سابق، ص 119 و 134.
- 15 يحيى عياش، ما دوافع ترامب في تحقيق مصالحه خليجية مع قرب رحيله؟، تاريخ النشر 06 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع 12 ديسمبر 2021، متوفر على الرابط التالي: <https://arabi21.com/story>
- 16 السيد رشاد عارف، الوسيط في المنظمات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 123.
- 17 أفكيرين محسن، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص ص 315-316.

18 *Convention Relative À L'aviation Civile Internationale*, N 7300/9, Chicago, 07 décembre 1944.

19 وزارة الخارجية والمغتربين الإماراتية، تاريخ النشر 30 جوان 2017، تاريخ الاطلاع 22 مارس 2022،

متوفر على الرابط التالي: www.mofaic.gov.ae

20 رويترز، منظمة التجارة تأمر السعودية بالامتنثال للقواعد العالمية في نزاع مع قطر بشأن حقوق البث،

تاريخ النشر 16 جوان 2020، تاريخ الاطلاع 23 ديسمبر 2021، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.reuters.com/article/wto-qatar-aa4-idARAKBN23N2EO>

21 الصاوي عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 3.

22 *Cour Internationale De Justice, Appel concernant la compétence du conseil de l'OACI en vertu de l'article ii, section 2, de l'accord de 1944 relatif au transit des services aériens internationaux (Bahreïn, Égypte, Arabie Saoudite et Émirats Arabes Unis C. Qatar)*, Rôle général, No 174, 14 juillet 2020, paras 125-126, p. 36.

23 <https://treaties.un.org>

24 *Cour Internationale De Justice, Application de la convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale (Qatar C. Émirats Arabes Unis) demande en indication de mesures conservatoires*, Rôle général No 172, du 23 juillet 2018, par. 79, pp. 31-32.

25 *Cour Internationale De Justice, Application de la convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale (Qatar C. Émirats Arabes Unis)*, du 4 Février 2021, paras 114-115, pp. 36-37.

26 *Cour Permanente d'Arbitrage, Arbitration pursuant to Article 32 of the Constitution of the Universal Postal Union (The State of Qatar v. The United Arab Emirates)*, <https://pca-cpa.org/fr/cases/253/>

27 عياش يحيى، مرجع سابق.